

حديثاً ، وعددها من غير المكرر أربعة آلاف ، وأحاديث صحيح مسلم بلا تكرار أربعة آلاف ، ومأخذ علي البخاري ومسلم في صحيحيهما [٢١٠] حديثاً ، اشترك البخاري ومسلم في اثنتين وثلاثين منها ، واختص البخاري ب ٧٨ ، ومسلم ب ١٠٠ .

وهذه الأحاديث [٢١٠] صحيحة في حد ذاتها ، لكنها ليست مستجمعة لشروطهما الشديدة ، لأن عملهما كان قمة في التدقيق والتحقيق ، لقد عاش البخاري رضي الله عنه ستة عشر عاماً يدقق في صحيحه الذي أجمع المسلمون على أنه أصدق كتاب بعد القرآن الكريم ، ولأدري لماذا نقل هيكل كلام النووي الأنف الذكر ولم ينقل كلامه التالي :

« اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان : البخاري ومسلم ، وتلفتها الأمة بالقبول ، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعرفة ظاهرة وغامضة ، وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث ، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الاتقان والحدق والغوص على أسرار الحديث » (٥١) .

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله :

« جميع ماحكم مسلم بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته ، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر وهكذا ماحكم البخاري بصحته في كتابه وذلك لأن الأمة تلت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع » .

وقال أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي :

« لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه علي أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المدني وغيرهم ، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة ، إلا في أربعة أحاديث . قال العقيلي : والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة » (٥٢) .

٣ - وأحاديث الصحيحين متواترة المعنى ، وإن لم يتواتر لفظ بعينه . قال أبو الطيب صديق حسن خان رحمه الله تعالى :

« والخلاف في إفادة خبر الآحاد الظن أو العلم مقيد بما إذا لم يضم إليه ما يقويه ،

٥١ - صحيح مسلم بشرح الإمام النووي : ١ / ١٤ .

٥٢ - هدي الساري ، لابن حجر العسقلاني .